ترتيب الفصل الرابع وفقاً لتوجيهات المشرف:

المبحث الاول :أداء الإقتصاد السوداني خلال فترة الدراسة بالتركيز على المؤشرات : النمو الاقتصادي ، التضخم ، سعر الصرف، ميزان المدفوعات وعجز الميزانية).

المبحث الثاني: تجربة السودان في ترقية الصادرات (1970-2014).

المبحث الثالث: تجربة السودان في إحلال الواردات (1970-2014).

المبحث الرابع : العوامل التى تؤثر على ترقية الصادرات واحلال الواردات ومحاولة الربط بينها وبين اسئلة وفروض الدراسة

التضخم فى السودان

تعريف التضخم

بالرغم من أن التضخم هو من أكثر المصطلحات الإقتصادية شيوعا إلا أنه لا يوجد تعريف واحد له وذلك للإختلاف حول المفهوم نفسه إذ قد يتضمن عدة مدلولات مختلفة منها :

-1ارتفاع حاد فى تكاليف الإنتاج ناتج من الإرتفاع فى عنصر من عناصر الإنتاج أو العناصر مجتمعة .

-2ارتفاع حاد فى الأسعار (وهو نتيجة للإرتفاع فى تكاليف الإنتاج .(

-3ارتفاع الدخول النقدية الذى لايقابله زيادة فى الإنتاج .

والتضخم بصورة عامة هو الإرتفاع المفرط فى المستوى العام الأسعار مما يؤدى إلى إنخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد (نقود كثيرة تطارد سلع قليلة (ولا يعنى بالضرورة إرتفاع سعر سلعة واحدة أو سلعتين فقط.

وترى المدرسة النقدية أن التضخم ظاهرة نقدية فهم يؤكدون طردية العلاقة بين كمية النقود وبين الأسعار وعكسية العلاقة بين كمية النقود وقيمتها أى أن زيادة كمية النقود تؤدى إلى إرتفاع الأسعار وانخفاض قيمتها وهذا مايبدو واضحا فى مقولة ميلتون فريدمان المشهورة التضحم فى أى مكان وأى زمان هو ظاهرة نقدية (inflation is, anywhere and everywhere, a monetary phenomenon) ,

ويرى كينز أن التضخم عبارة عن زيادة حجم الطلب الكلي على حجم العرض الحقيقي زيادة مستمرة نسبة لطردية العلاقة بين الأسعار والطلب

فكلما ارتفع الطلب زاد السعر وعندما يصل الإقتصاد لمرحلة التوظف الكامل لموارده فإنه لن يكون فى مقدوره زيادة العرض لتغطية فائض الطلب مما يتسبب فى إرتفاع الأسعار وبالتالى خلق ضغوط متوالية على المنتجين بسبب مطالبة العمال زيادة الإجور لمواجهة ارتفاع الأسعار الأمر الذى يفرض زيادة تكاليف الإنتاج

ظل السودان كغيره من الدولة النامية يعانى من التضخم ولفترات طويلة وإن اختلفت حدته من فترة إلى أخرى وقد لعبت السياسات الإقتصادية غير الملائمة دورا رئيسيا فى حدوثه

يعزى ارتفاع معدل التضخم فى السودان لمشاكل هيكلية ظلت تلازم الإقتصد السودانى لفترة طويلة نتيجة لعدم وجود التخطيط السليم إلى جانب تسييس العملية الإقتصادية برمتها وقد لعب الانفاق الحكومى المتعاظم دورا كبيرا فى إرتفاع حدة التضخم لاسيما وأن هذا الإنفاق لايقابله إنتاج حقيقى مثل الصرف على الأمن والدفاع الذى بلغ 75% من ميزانية الدولة بالإضافة إلى الصرف على مستحقات اتفاقيات السلام الموقعة بين الحكومة والاطراف الاخرى علاوة على زيادة حجم السيولة الناتجة عن استدانة الحكومة من الجهاز المصرفى لمواجهة عجز الميزانية . وتكمن مشكلة ارتفاع معدلات التضخم فى توزيع الدخول والثروة التى تتركز بسببه عند فئة معينة بينما يزداد الفقراء فقرا وبالرغم من أن بعض الإقتصاديين يرون أن المعدلات المنخفضة للتضخم ضرورية لتحقيق النمو الأقتصادى إلا أن النسب المرتفعة للتضخم يمكن اعتبارها بمثابة أزمة أقتصادية ينبغى وضع الحلول الناجعة لها .

ويشكك بعض الاقتصاديين فى مصداقية الارقام التى يصدرها الجهاز المركزى للاحصاء فيما يتعلق بالمؤشرات الإقتصادية بصورة عامة ومعدل التضخم بصورة خاصة لإعتماده فى حسابها على بيانات قديمة خاصة وان السلع فى ارتفاع مستمر قائلين بانه من الطبيعى ان ترتفع نسبة التضخم ، ويقول البعض ان سلة السلع المعيشية تحتاج لاعادة النظر ووضع السلع والخدمات المكونة للسلة ووضع الاوزان له، مبينا ان امر انماط الاستهلاك اختلفت حاليا عن الاستهلاك فى الفترة التى تم فيها وضع السلع والاوزان

مشيرا الى اهمية ادخال الاتصالات سلة الاستهلاك فى قطاع الخدمات وذلك لأنها اصبحت تؤثر على منصرفات الاسر وتعتبرها اساسية فى سلة الاستهلاك

وقد أدى تزايد الواردات من الدول التى تعانى من ارتفاع المعدلات التضخم إلى حدوث التضخم المستورد

ويتم قياس معدلات التضخم باستخدام احصاءات مختلفة ، أهمها:

-1الأرقام القياسية لأسعار المستهلك والجملة

-2الأرقام القياسية الضمنية للناتج المحلي الإجمالي

وهناك عدة مؤشرات تظهر تطور هذه الظاهرة و معدلاتها مثل

-1معدل الضغط التضخمي ويتم فيه مقارنة معدل التغير النسبي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بمعدل التغير النسبي للكتلة النقدية وتؤدي إلى معرفة ما إذا كان الاقتصاد يعاني من تضخم أو انكماش نقدي

-2معيار الإفراط النقدي ويستند هذا المعيار إلى أن التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود

-3فائض المعروض النقدي (الفجوة التضخمية) يستخدم معيار فائض المعروض النقدي كمقياس للفجوة التضخمية، وللضغوط التضخمية.

التضخم فى الإقتصاد السودانى فى الفترة 1997-2011

شهدت هذه الفترة الكثير من الأحداث الإقتصادية المتسارعة واتسمت باختلالات هيكلية في النظام الاقتصادي حيث شملت هذه اختلالات:

-1إختلالات فى العرض والطلب الكلى

-2إختلالات داخلية تمثلت في عجز الموازنة العامة للدولة وإرتفاع معدلات التضخم

-3إختلالات خارجية تمثلت فى عجز الحساب الجارى ، عجز ميزان المدفوعات ومشاكل انسياب رؤوس الأموال الأجنبية مما انعكس سلباً على تدهور سعر صرف العملة المحلية وزيادة الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف فى السوق الموازى .

معدل التضخم فى الإقتصاد السودانى خلال الفترة 1997-2011

1997 46.6
1998 17.7
1999 15.9
2000 8.1
2001 4.9
2002 8.3
2003 7.4
2004 8.8
2005 8.4
2006 7.2
2007 8.1
2008 14.3
2009 11.2
2010 13.1
2011 21

*المصدر التقارير السنوية لبنك السودان

كيفية معالجة التضخم

لمعالجة مشكلة التضخم ينبغى على القائمين على أمر الإقتصاد إتخاذ عدة تدابير بديلة والإستعانة بالسياسة المالية والنقدية لكن يجب أن نشير إلى أن زيادة الضرائب ليست حلا واقعيا لذلك أرى أن تستبدل بتخفيض الإنفاق الحكومى الذى تنامى بصورة مدهشة فى الفترة الأخيرة بتقليص الإجهزة الحكومية المترهلة ودمج بعض الوزارات ببعضها بالإضافة إلى إعادة النظر فى اللامركزية التى أرهقت الميزانية ولايجب الإكتفاء بذلك فهناك عدة تدابير هامة وهى :

ب- توجيه الإنفاق إلى المجالات الأكثر إنتاجية

ج- محاربة الفساد

إحلال الواردات لتجنب التضخم المستورد
إتباع إستراتيجية التنمية المتوازنة والتى تعظم استغلال الموارد الهائلة التى يتمتع بها السودان
الإستفادة من تجارب الدول فى محاربة التضخم (ماليزيا,زيمبابوى) مع مراعات التباين بين السودان وبينها فى بعض الخصائص.